مُهِمَّة المِصْلح الإجتماعِيّ

فى مصر

لحضرة صاحب السعادة أحمد لطفى السيد باشا

مدير جامعة فؤاد الأول والعضو بمجمع فؤاد الأول للغة العربية

وزارة الشؤون الاجتماعية تفضلت فدعتنى لأن أتحدث فى "مهمة المصلح الاجتماعى". ولئن رأى البعض — كما قد قيل لى — أن هذا الموضوع أجف من أن يكون حديثا ممتعا يرغب فى قراءته أو فى الاستماع له ، فان شأنى فى ذلك شأن كل فرد يجب عليه أن يعاون الحكومة فى عملها وعلى الخصوص إذا كان يتعلق بالإصلاح الاجتماعى .

إنما يتحقق الإصلاح الاجتماعى بحركة فاعلة من جانب الحكومة بسلطتيها التشريعية والتنفيذية ، وقبول حسن وتعاون من جانب المحكومين . ومن المحال أن يتحقق إصلاح اجتماعى إلا إذا تحقق هذا التعاون من الجانبين . ومع ذلك فان هذا المعنى لاينبغى أن يستدرجنا إلى الظن بأن الإصلاح الاجتماعى ، أو بعبارة أدق التطور الاجتماعى ، خاضع كله لإرادتنا ، بل هو مسير بالقوانين الاجتماعية التى هى ثابتة أو كالثابتة تمشى عليها الظواهر الاجتماعية ، ولا تكون مهمة المصلح الاجتماعى فى مصر إلا مساعدة ذلك التطور وتعجل ثمراته بالقضاء على عوامل الرجعية التى تعتوره وتعيق فى تقدمه ، ويحفظ هذا التطور من أن تتطرق اليه مذاهب الاشتراكية التى تفضى فى مجموعها إلى نوع من أنواع الاستعباد .

غرض الإصلاح الاجتماعى هو إذن معالجة الحال الأخلاقية والمعيشية التى نشكو منها ، لأجل الوصول الى حال مرضية ينعم الفرد فيها بحريته وكرامته وتسترد الأمة ما فقدت من قوة فى روحها القومى تحت حكم الأجنبى أزمانا طوالا .

واذا كانت مهمة الإصلاح تقع على وزراء الحكومة ومعاونيهم وعلى زعماء الأحزاب السياسية والشيوخ والنواب ، كان من الطبيعى أن يأخذ هؤلاء أنفسهم بادئ الأمر برعاية الفضائل الاجتماعية فى جميع تصرفاتهم العامة والخاصة ليستطيع أفراد الشعب الوثوق بقادته ومعاونتهم على الإصلاح الذى نكرر أنه لا يستطيع مؤازرة التطور الاجتماعى إلا بحسن تصرف قدة الرأى العام وثقة الأفراد .

لست بحاجة إلى أن أقول إن الإصلاح الاجتماعى لايتم فى عام أو فى عشرة أعوام فلا محل للنظر الى مشروعاته بعين اليأس . وعلى كل جيل أن يحمل من عبئه ما يستطيع .

كما أنى لست محتاجا الى أن أبين للمصلح الاجتماعى فى مصر الأضرار التى لحقت بنواحى روح الشعب من جراء الاستبداد الأجنبي . بل حسبى أن ألفت النظر الى أن روح الشعب لا يزال جوهره سليما ، وما زالت خواصه الجنسية التى علا بها الأمم فى زمانه القديم باقية فيه ، وما زال قادرا على أن يجعل الأجانب الذين توحوا اليه واختلطوا به على سبيل القرار يتمثلون فى بنيته فألفوا و إياه شعبا جديدا مستعدا لإحراز ضروب المجد جميعها . وما زالت دائرة المشابهات بين أفراده تتسع شيئا وشيئا ، ودائرة الفروق بينهم تضيق شيئا فشيئا .

هذا الشعب بوطنه المحدود بالحدود الطبيعية و بجنسه الخالى و بلغته الموحدة و بعقائده الموحدة أو المتقاربة ، أهل لأن يرقى أعلى درجات التطور الاجتماعى متى قدر له أن يسلم زمنا ما من تسلط القوة العاشمة الأجنبية التى أودت باستقلاله فى غابر الأزمان .

وقبل أن أتحدث عن الظواهر الاجتماعية التى يستطيع المصلح الاجتماعى أن يساعد على تطورها أرى أن ألفت النظر الى قاعدة اجتماعية أساسية وهى :

أهم ما يجب على من يعمل لسعادة الأمة أن يخلق حالة عقلية بها يكون المرء سعيدا . و إلا فالجمعية صائرة الى الاضمحلال . ومن المحال أن تحصل النفس الانسانية سعادتها من الأشياء الخارجة عنها . وإذاً فلا سعادة لها إلا بالإيمان بالله واليوم الاخر .

والمهمة الأولى للمصلح الاجتماعى أن يتذرع بجميع الوسائل للمحافظة على العقائد الدينية فى نفوس الأفراد . ولقد يعلمنا التاريخ الاجتماعى أن العقائد الدينية لكل أمة كانت العامل الوحيد الذى له الأثر السريع فى خلقها ، كما يعلمنا أن التاريخ السياسى والفنى والأدبى لكل أمة هو وليد عقائدها . وليس على المصلح الاجتماعى فى هذا الباب كبير عناء بل حسبه أن يحافظ على عقائد الأمة و يتوسل لتنميتها . وبذلك يعيد للأمة قوة خلقها و يوفر لها سعادتها ، فان الأمم لا تؤتى من ناحية ذكائها ولكنها يضمحل روحها القومى و ينفك تضامنها متى فقدت خلقها أو بعبارة أخرى متى قل إيمانها .

بعد ذلك أتحدث عن مهمة المصلح الاجتماعى فى تطور الظواهر الاجتماعية الأخرى : الحكومة ، العائلة ، اللغة ، الانتاج ، المدرسة ، الجيش .

١ — الحكومة :

أما حكومتنا فدستورية حرص دستورها على حريات الأفراد فقصّلها وألح فى احترامها وتجنبها طغيان الإسراف فى مقتضيات المنفعة العامة ، وقسم فيها السلطات على وجه مرض .

أجل ، الحكومة ديموقراطية ، ولكن هل يحس الناس هذه الديموقراطية وآثارها فى معاملاتهم وفى علاقاتهم بالحكام ؟ الواقع أنه لا يكفى أن يصدر الدستور مؤسسا على المبادئ الديموقراطية

حتى يصبح الناس كذلك فى معاملاتهم . بل هذا التطور محتاج الى زمان طويل أو قصير على حسب العوامل التى تعيق سيره أو العوامل التى تعجل تحقيق آثاره. فمهمة المصلح الاجتماعى ، أو بعبارة أخرى مهمة المسئولين عن البلاد، أن يقضوا على الأولى وأن يشجعوا العوامل الأخرى. على أن الحكومة الدستورية لاتزال فى بدايتها تخطو وتتعثر فى بعض الأحيان فى خطواتها ، شأن المبتدئ فى كل شيء .

ومع أن المنطق يقضى بأن يكون هذا النظام الدستورى هو وحده الحقيق ببنى آدم و بأنه التطور الاجتماعى الذى انتقل به السلطان من يد الفرد الى يد الأمة ، فان بعض الأفراد عندنا يتبرمون بهذه الحكومة النيابية لأوهى الأسباب . كأنما كانوا يريدون أن تولد الحكومة النيابية كاملة وأن تؤتيهم من الخير فى الحكم ما تؤتيه حكومة رسخت المبادئ الدستورية فى نفوس أفرادها زمانا طويلا . والواقع أن الحكومة النيابية اذا طلبها أى شعب عريق فى الاستقلال استنكافا عن حكم الاستبداد أوطمعا فى سعادة لا تحققها له حكومة الفرد ، فاننا بعد الاستبداد الطويل الأجنبى إنما نريد الحكومة النيابية أولا و بالذات سلما نرقى به إلى حرية الفرد وتنقية ما علق بروح الشعب من آثار الظالمية الأجنبية . وعلى ذلك فالحكومة النيابية هى فى بلادنا خير أداة فى يد المصلح الاجتماعى يستعين بها على الإصلاح الذى نكرر أنه لا يتم فى بلادنا على الوجه المرغوب إلا بالتعاون الصادق بين الحكومة و بين المحكومين . وعلى ذلك فليست الحكومة النيابية عندنا رخرفا ، و إنما هى العامل الأكبر لتنظيف النفوس مما علق بها من طبائع الاستبداد الأجنبى الطويل .

إذن فشكل حكومتنا موجب للرضى لا نسأل المصلح الاجتماعى شيئا كبيرا فيه ، ولكننا نسأله أن يجعل الروح الدستورية والمبادئ الديموقراطية تمشى فى جميع أعمال الحكومة وتتم عليها معاملة الحكام للمحكومين وأن يعمم اللامركزية فى جميع فروع الإدارات .

من مهمة المصلح الاجتماعى الذى يريد أفراد الأمة على أن يعاونوه فى إصلاحه ، سعداء بحريتهم الموفورة، معتدين بشخصياتهم المحترمة ، مغتبطين بقوميتهم، ألا يتكل فى إصلاحه على التشريع الاجتماعى بل هو يستغل نفوذه فى تعديل العادات و يستغل ثقة المحكومين به فى إدخال المشروعات الاجتماعية والتمويد عليها من غير حاجة الى تشريع ، ولا يلجأ الى التشريع إلا إذا كان تشريعه ضروريا ونافعا وسهل الاحتمال على الناس بأدنى مشقة .

إن أفراد أمتنا بحاجة إلى أن يوسع فى دائرة حريتهم الشخصية. فمهما كانت فائدة القانون الاجتماعى الذى يأتى قسرا فإن ضرره على الحرية الشخصية عندنا هو دائما أكبر من نفعه . وأن ميل الحاكمين لسوق الأفراد بسوط التشريع فى الصغيرة و فى الكبيرة ، بحاجة ومن غير حاجة، هو ميل من الميول الاشتراكية ينبغى أن يصون المصلح الاجتماعى حرياتنا من عقباه .

ومن مهمة المصلح الاجتماعى أن يتدرع بالوسائل التى فى حيازته لتنمية نشاط الأفراد فى المسائل العامة فينمى بذلك شخصيتهم و يعودهم على احتمال المسئولية عن بلادهم وعن مرافقها العامة ، وذلك بأن تتدرج الحكومة بالشعب شيئا فشيئا الى احتمال المسئولية عن كثير من المرافق حتى لا يبقى فى يدها منها إلا ما لا يستطيع الأفراد القيام به .

أخص مهمات الحكومة أن تحفظ أمن البلاد من الخارج بالجيش البرى والبحرى والهوائى ، وأمن البلاد فى الداخل بالبوليس والقضاء وما يستتبعه كل ذلك من الإدارات . وما بقى من المرافق يجب أن تنزل عنه بالزمان إلى نشاط الأفراد والمجاميع ومسئولياتهم . ذلك قد يكون هو المثل الأعلى ولكن لم يدرك بعد فى البلاد المتقدمة طبنا ، فنحن بالضرورة أولى بالتواضع فى تحميل الأفراد فوق طاقتهم من المسئوليات . ولكننا على كل حال لا نظن أن الأفراد يرهقهم بعض هذه المرافق وبخاصة بعد أن يتم من الإصلاح الاجتماعى . ولكن من هنا إلى هناك ، هل من الضرورى أن تكون الحكومة مالكا يستغل ملكه ، ومزارعا يزرع أراضى مصلحة الأملاك الأميرية ؟ أليس يقتضى الإصلاح الاجتماعى أن تنزل الحكومة عن ما تملك من الأراضى الزراعية للفلاحين يزرعونها ؟ هذا مثل من الأمثلة ينبغى أن يجعله المصلح الاجتماعى فى مقدمة برنامجه للإصلاح هو وأمثاله من المرافق العامة التى تستطيع الأفراد أن تقوم بها ، وعلى ظنى أنها تقوم بها خير قيام . إن الحكومة الدستورية للحكم لا للاستغلال ، فان استطاعت أن تجعل التعليم وكثيرا من المرافق فى يد هيئات مستقلة تحت مراقبة الحكومة بالضرورة كان ذلك متمشيا مع ما تطلبه إلى الأفراد من النشاط واحتمال المسئولية وحب المعاونة على الإصلاح .

كذلك من مهمة المصلح الاجتماعى ، أو بعبارة أخرى الحكومة ، أن تقضى على هذه العادة الموروثة عن حكومات الاستبداد العتيقة والتى كان الحكم فيها لمنفعة الحاكم أولا وبالذات ولمنفعة المحكومين ثانيا وبالعرض . تلك عادة الترجى أو عادة المحسوبية التى لا زالت فاشية حتى ليجيئك صاحب الحاجة يستفتح كلامه بتقرير قاعدة كأنها بعض التقاليد القومية ، تلك القاعدة هى أنه لاشىء يتم فى هذا البلد إلا بالترجى والمحسوبية . قد يكون أرباب الحاجات فى تصريحاتهم مغالين بعض المغالاة . ولكن القدر المتيقن هو أن هذا المعنى قد رسخ فى نفوس الناس بحيث يرجون من كل وزير وكل رئيس مصلحة أن يخالف القانون أو قواعد الإنصاف . فعلى الحكومة — مادامت تريد الإصلاح الاجتماعى — أن تقضى على هذا العرف المفسد فتضع قانون التوظف فى الحكومة على قاعدة ثابتة كالامتحان للوظائف العامة ، وبهذه الوسيلة ينتظم عملها من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكسب ثقة المحكومين فى نزاهتها . وهذه الثقة كما قلنا أهم علة لمعاونة المحكومين إياها على كل إصلاح اجتماعى تحاوله .

وهنا معنى آخر أحاول أن أخفف وقعه على القراء بقدر ما أستطيع . ذلك هو ما يسمونه فى الدوائر الحكومية " هيبة الموظف وهيبة الوظيفة " وهـذا المعنى يمهـد للحكام شيئا من الاعتقاد بأنهم طبقة عليا والمحكومين طبقة دنيـا ، وذلك كثيرا ما يظهر من ناحيتهم أثره السيئ فى معاملتهم للناس ، وكثيرا مايظهر أثره من ناحية المحكومين وعلى الخصوص من أهل القرى أنهم لا يأمنون للحكام ولا يعاونونهم عن طيب خاطر . فمن مهمة المصلح الاجتماعى الذى هو محتاج كل الحاجة لثقة المحكومين به ومعاونتهم إياه أن يقضى على هذا المعنى فى دوائر الحكومة فان الأفراد فى الحكومة الديموقراطية يجب أن لا يخضعوا إلا للقـانون . ينبغى أن لا تستمد هيبة الموظف من وظيفته بل من شخصيته التى لاتنفك عنه إذا انفكت عنه الوظيفة ، وألا تكون هـذه الهيبة داعيا إلى الإغضاء عن هفوات الموظف احتراما لوظيفته ، فان هذا المعنى إن كان له محل فى حكومة الفرد فليس له معنى فى الحكومة الدستورية التى يجب أن يفهم أنها قائمة لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحاكمين .

وسأتحدث بعد ذلك عن مهمة المصلح الاجتماعى فى بقية الظواهر الاجتماعية .

أحمد لطفى السيد

من حكم الإمام

كتب أمير المؤمنين على بن أبى طالب ينصح الأشتر النخعى عامله على مصر . قال :

اللهَ اللهَ فى الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البُؤسى والزَّمْنَى (١) . فان فى هذه الطبقة قانعا ومعتَرًّا (٢) فاحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم ، واجعل لهم قسما من بيت مالك وقسما من صوافى الإسلام فى كل بلد ، فان للأقصى منهم مثل مالأدنى . ولا تشخص همك عنهم ولا تصعر خدك لهم . وتفقَّدْ أمور من لا يصل اليك منهم ممن تقتحمه العيون وتحقره الرجال .

---

(١) الزَّمْنَى : جمع زمن وهو المصاب بعاهة تمنعه عن الاكتساب .

(٢) القانع أى السائل الذى يسأل الناس . والمعتَرّ : الفقير الذى لا يسأل ولكنه يقبل العطاء .